تقرير عالمي يكشف فشل "سياسة المناخ" و جهود الإستغناء عن استخدام الوقود الأحفوري

وقال التقرير، إن استخدام الوقود الأحفوري استمر في ظل ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة، واستمرار الاستهلاك والاستثمار في محطات الوقود الأحفوري الجديدة، وانخفاض استخدام طاقة الكتلة الحيوية - مثل الخشب أو النفايات الزراعية - في التدفئة والطهي.

وينتج عن حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والغاز والنفط ثاني أكسيد الكربون، وهو غاز الدفيئة الرئيسي الذي يساهم في الاحتباس الحراري.

ومع نمو تركيز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية، نمت الدعوات لإجراء تخفيضات أكثر حدة للانبعاثات والحد من استخدام الوقود الأحفوري لتحقيق أهداف المناخ

العالمية.

وقال تقرير REN21 إن حصة الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة العالمي كانت ٪80.2 في عام 2019 ، مقارنة بـ ٪80.3 في عام 2009 ، بينما شكلت مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية ٪11.2 من مزيج الطاقة في عام 2019 و ٪8.7 في عام 2009 .

ويتكون باقي مزيج الطاقة من الكتلة الحيوية التقليدية، والتي تستخدم إلى حد كبير لطهي أو تدفئة المنازل في البلدان النامية.

ومع ذلك ، في العديد من المناطق ، بما في ذلك أجزاء من الصين والاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة ، أصبح بناء محطات جديدة للرياح أو الطاقة الشمسية الكهروضوئية أرخص من تشغيل محطات الفحم الحالية.

وقال التقرير إن مصادر الطاقة المتجددة تتفوق أيضًا على محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالغاز الطبيعي من حيث التكلفة في العديد من المواقع ، وهي أرخص مصادر لتوليد الكهرباء الجديدة في البلدان في جميع القارات الرئيسية.

وقالت رنا أديب ، المديرة التنفيذية لـ REN21: "إننا نستيقظ على الواقع المرير المتمثل في أن وعود سياسة المناخ على مدى السنوات العشر الماضية كانت في الغالب كلمات فارغة".

وأضافت أن "نصيب الوقود الأحفوري في الاستهلاك النهائي للطاقة لم يتحرك شبرًا واحدًا".

وتهدف حزم الانتعاش الاقتصادي لفيروس كوفيد -19 في العديد من البلدان إلى تحفيز المزيد من الاستثمار في الطاقة المتجددة. وأضاف التقرير أن الاستثمارات في الطاقة المتجددة لا تمثل سوى سدس استثمارات الوقود الأحفوري.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد أعلنت أن على العالم التخلي "الآن" عن أي مشروع جديد للتنقيب عن النفط أو الغاز غير المشاريع المتفق عليها سابقا إن كان يريد تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050 وإيجاد فرصة للحد من الاحتباس الحراري بحدود 1,5 درجة مئوية.